

عنها وكذا في كفاية الميبي وواطع سنين يسكننا عن
 كفاية اقطار وظهار رضى عنها لكل يسكن صاعاً من
 او حر عبد بن بن ظهارين ولزمين عن احد ما رضى عنها
 في صورتين ومثله المتيمر والاطم يعني لوصامه
 اربعة اشهر واطم مائة وعشرين يسكننا عن ظهارين
 ولزمين عن احد ما رضى عنها وان حر عبد بن بن ظهارين
 شهرين رضى عن واحد منها حتى له ان يجعل عن ابهاما وان
 حر عن ظهارين وقيل لا يجوز عن احد ما وقال في لزمين
 عن احد ما في الفصلين وقال السافعي له ان يجعل عن
 احد ما في الفصلين **باب اللعان**
 هو مصدر لاعتن بالاعتناء ولعانا واصل اللعن الطرد
 والملاحة تكون بين اثنين وهذا اللعن في كلام الزوج
 وحده وفي كلام الزوجة ذكر الغضب وجهه ان هذا
 من باب التعليل كما لغزير الشمس والعملاقان الغضب
 يستلزم اللعنة فصح بسببته ملاءمة لذلك ولهذا قال
هي شهادة ان موكرات بالادمان مكرونة باللعن مكنفها
 بذكر اللعن ياركاً ذكر الغضب **فأما** أي الشهادات
 قائمة بمقتضى حد العذف في حقه ومقتضى حد الزنا في حقه
 وعند السافعي بان موكرات بلفظ الشهادة فيزاد
 بالشهادة عنده تأكيد الميبي ولا مرد الشهادة فلو قوت
زوجته بالزنا والجماع انهما صلياً شاهدين اي لا دارا
 الشهادة لانها ان كانا صبيبين او عتدين او مجنونين او
 مجذومين في قذف او طفرين فلا لعان فان قيل يشكك
 على هذا جريان اللعان بين الزوجين الاعيين او
 القاسقين قلناهما من اهل الشهادة ولهذا لو قضي القضي

بشهادة

شهادة هو لا حار وقال السافعي صلاحية الشهادة ليست
 بشرط وهي من حد فادونها بان كانت محصنة لانها ان
 كانت امة او كافرة بان كانت كفاية او صبية او مجنونة
 او زانية فلحد ولا لعان وحيل اذا كان معها ولد وليس
 له ان يعرف لا بع اللعان وان كانت من اهل التهاد
او قبيح نسب الزاد وظالمه فوجوب القذف وهو الحد
وجب اللعان عليهما وانما اشترط طلبة لانه حراً فلا
 يتصل به من طلبة من طلبها حد القذف فان قيل لا يكره
 من يفي الزوال الزنا المحزان يحصل الوطء عن شبهه قلنا الاصل
 في النسب الصحيح لا الناسد المحيى فنفه عن العزاق
 الصحيح وقد في ابي الزوج اللعان **طريق القاضي حي**
يلعن او يكره نفسه في حد العذف وقال السافعي اذا
 استع عن حد العذف **فان لعن** اي لعن الزوج
وجب عليها اللعان ان يشان بيمينه المرأة عنه **حسب**
حتى لا عن او تصدقه وذكر الصدر الشهيد في الوسيط
 انها اذا استعت بحد الزنا والكر ليس هذا من هذا
 بل مذهب السافعي ثم اذ اصدقته لا يحد ايضا لان
 الاقرار مرة لا يكفي **فان لم يوطئ** الزوج **شاهداً** بان
 كان عنداً او كافراً او مجذوماً في قذف حد وان صلي
 الزوج والمال التام **من لا حد فادونها** بان كانت صبية
 او مجنونة او زانية او امة او كافرة او مجذومة في قذف
فلا حد عليه ولا لعان وصفته ما نقله المقر وهو ان
 يحد القاصي بالزوج فيشهد اربع مرات بان يقول
 في كل مرة استهد بالله اي لمن الصادقين فيما رويته به
 من الزنا ويقول في الخامسة لعنة الله عليه ان كان

في حد

١١٤
 في الحد

اي حصة

المعراش

195